

الفهرس

الموضوع

٧	مقدمة
١١	أهمية موضوع الدراسة
١٣	خطة الدراسة

الباب الأول

القواعد الموضوعية لحماية الائتمان المصرفى

الفصل الأول

سياسة التجريم والعقاب

في مجال حماية الائتمان المصرفى

٢١	المبحث الأول: الطبيعة القانونية لأموال البنوك في مصر
٢١	أولاً: أهمية تحديد الطبيعة القانونية لأموال البنوك
٢٥	ثانياً: التوسع في إسbag صفة العمومية على أموال البنوك
٣٧	ثالثاً: تقدير موقف المشرع المصري في ضوء التشريعات المقارنة
٤٧	المبحث الثاني: ضوابط تدخل المشرع الجنائي لحماية الائتمان المصرفي
٤٧	أولاً : تعريف الائتمان وعناصره
٤٩	ثانياً: قاعدة عدم جواز تدخل القانون الجنائي في العقود المدنية
٥١	ثالثاً : تدخل المشرع الجنائي في مجال الائتمان على سبيل الاستثناء
٥٢	رابعاً : موقف التشريعات المقارنة في حماية الائتمان المصرفي
٥٥	خامساً: موقف المشرع الجنائي من تعثر العملاء

الفصل الثاني جرائم الائتمان المصرفى فى التشريع المصرى

٦٥	المبحث الأول: جرائم المساس بالائتمان المصرفى فى قانون العقوبات
٦٦	أولاً: تسهيل الاستيلاء على أموال الائتمان المصرفى
٧٣	ثانياً، تسهيل الاستيلاء على أموال الائتمان بغير نية التملك
٧٤	ثالثاً، الإضرار العمدى بالأموال والمصالح الائتمانية
٧٨	رابعاً، الإضرار غير العمدى الجسيم بالأموال والمصالح الائتمانية للبنك
٨٤	خامساً، جريمة تربح موظف البنك من أعمال وظيفته
٩٣	المبحث الثاني : الجرائم المصرفية الواردة بقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد
٩٤	أولاً، تطبيق قاعدة رجحان النص الأصلى على النص الاحتياطى بالنسبة للعقوبات الواردة فى القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣
٩٧	ثانياً، الحماية الجنائية لسرية الحسابات المصرفية فى القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣
١٠٤	ثالثاً، الكيف العقابية الخاصة لجريمة المصرفية وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣

الباب الثاني القواعد الجنائية والأحكام الخاصة بالتصالح فى جرائم المصرفية

الفصل الأول

ضوابط التحقيق فى جرائم المصرفية وإجراءاته

١٢٦	المبحث الأول: قيد الطلب فى جرائم المصرفية
١٢٨	أولاً: سلطة تقديم الطلب فى جرائم المصرفية
١٢٩	ثانياً، شكل الطلب وشروط صحته فى جرائم المصرفية

١٢١	ثالثاً، مدة تقديم الطلب في الجرائم المصرفية
١٢١	رابعاً، الجهة التي يقدم لها الطلب في الجرائم المصرفية
١٢٢	خامساً، أحكام الطلب في حالة التبس بالجريمة المصرفية
	سادساً: حكم ارتباط الجريمة المصرفية أو الجريمتين العامتين المنصوص عليهما
١٢٤	بالمادة (١٢١) من التشريع المصرفى بغيرها من الجرائم
١٣٧	سابعاً، الأثر العينى للطلب في جرائم المادة (١٢١) من التشريع المصرفى
١٣٩	ثامناً، أحكام التازل عن الطلب في الجرائم المصرفية
	المبحث الثانى: إجراءات رفع سرية الحسابات والتحقيق في الجرائم المصرفية.....
١٤٢	
١٤٤	أولاً، أساليب كشف سرية الحسابات
١٧٢	ثانياً، إجراءات التحقيق في الجريمة المصرفية

الفصل الثاني

التصالح في الجرائم المصرفية

١٧٦	المبحث الأول: أحكام التصالح كإحدى طرق انقضاء الدعوى الجنائية
١٧٧	أولاً، تعريف التصالح في القانون والفقه وأحكام القضاء
	ثانياً، التمييز بين التصالح ونظام التسوية الجنائية المطبق في التشريع
١٧٩	الفرنسي
١٨١	ثالثاً، تقييم نظام التصالح
١٨٩	المبحث الثاني: التصالح في الجرائم المصرفية وفقاً لأحكام القانون رقم (١٦٢) لسنة ٢٠٠٤
١٨٩	أولاً، النص القانوني
١٩١	ثانياً، مبررات تعديل المادة (١٢٣) بالقانون رقم (١٦٢) لسنة ٢٠٠٤
	ثالثاً، أهمية التصالح - بعد تعديل المادة (١٢٣) - في تيسير المعاملات
١٩٤	المصرفية
١٩٥	رابعاً، نطاق تطبيق التصالح في الجرائم المصرفية

١٩٧

خامساً: إجراءات التصالح في الجرائم المصرفية

٢٠١

سادساً: الآثار المترتبة على التصالح في الجرائم المصرفية

٢٠٥

الخاتمة.....

٢١٥

قائمة المراجع.....

٢٢٩

الفهرس.....

